



Structure Dialogue

support initiative on democracy and human rights

مشاورات منظمات وشبكات المجتمع المدني الأوروبية

بروكسل، 27 مايو 2010

موجز

المشاركين

شارك أكثر من 30 مشارك في مشاورات منظمات المجتمع المدني هذه، وهم يمثلون فئات أصحاب المصلحة الأربعة المعنيين بمبادرة دعم حقوق الإنسان والديمقراطية: منظمات المجتمع المدني (CSOs)، والمفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي. وتم تمثيل منظمات المجتمع المدني من قبل 6 شبكات أو منصات مقرها في بروكسل (انظر : قائمة الحضور).

مقدمة: سياق وغرض المشاورات

أشار ساري سومالينين (رئيس وحدة، Europeaid/F2) إلى سياق مشاورات منظمات المجتمع المدني هذه. حيث أنها، ومع ندوة عمان الإقليمية التي ستعقد في نهاية يونيو 2010، واحدة من الخطوات الرئيسية لمبادرة الدعم الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى الحوار المهيكّل حول المجتمع المدني ومشاركة السلطات المحلية في التعاون الخارجي للمفوضية الأوروبية (عملية باليرمو الثانية). وتهدف إلى تحسين فهم دور مختلف أصحاب المصلحة لتعاون المفوضية الأوروبية الخارجي. وتركز مبادرة الدعم على جمع أفضل الممارسات فيما يتعلق بتطبيق الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) وغيرها من الوثائق في منطقة الجوار، حيث يذهب حوالي ربع دعم الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) إلى المجتمع المدني في هذه المنطقة. وسيتم نشر دليل أفضل الممارسات بعد ندوة عمان، حيث سيجتمع 50 من منظمات المجتمع المدني من حوالي 20 بلداً، وعشر منظمات غير حكومية دولية، وشبكات ومناير منظمات المجتمع المدني، وممثلين من مقر الاتحاد الأوروبي و 20 وفداً من الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي وغيرها من الجهات المانحة وذلك خلال الفترة من 29 يونيو إلى 1 يوليو 2010. وسيقومون بتبادل وجهات النظر وتقديم توصيات بشأن كيفية تحسين تنفيذ الأدوات التي تدعم حقوق الإنسان والديمقراطية.

انظر : جدول أعمال المشاورات.

الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) في سياقها الأوسع؛ وضع البرامج والتكامل

تم تقديم الموضوع من قبل اندرو جاكوبس (رئيس وحدة، EuropeAid/A2) الذي أدار هذا النقاش، وكارلوس هرنانديز (ممثل الشراكة الأوروبية من أجل الديمقراطية --EPD)، الذي قدم عرضاً. وأكد السيد جاكوبس ان

1. مشاورات منظمات وشبكات المجتمع المدني الأوروبية، بروكسل ، 27 مايو 2010. موجز

النقاش اليوم، وفي عمان، يأتي في الوقت المناسب حيث تعمل المفوضية الأوروبية حالياً على تحديد الإجراءات التي يتعين تطبيقها وفقاً لبرامج المبادرات الوطنية الجديدة (NIPs) الخاصة بأداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)، مذكراً بإستعداد المفوضية الأوروبية لدعم الأنشطة التي تستهدف و/أو التي تتضمن منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان.

وهناك إتجاه، سواء داخل المفوضية الأوروبية وبين منظمات المجتمع المدني، على التفكير في أن الديمقراطية وحقوق الإنسان محصورة بالأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) التي تتمتع بحضور أكبر والتي من الأسهل فهمها من منظور منظمات المجتمع المدني (التركيز بشكل خاص على المدافعين عن حقوق الإنسان، وإجراء مشاورات مفتوحة حول وضع البرامج، الخ). ومع ذلك، فإنه يتم إيصال دعم المفوضية الأوروبية الرئيسي للديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال أدواتها الجغرافية، ولا سيما من خلال أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENP) للمنطقة التي يتم التركيز عليها فيما يختص بمبادرة الدعم هذه. وتدعم الدول الأعضاء الأوروبية أيضاً حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الآليات الخاصة بها، كما يفعل البرلمان الأوروبي. تحقيق الانسجام بين جهود الجهات الفاعلة في التنمية هذه هو أحد المبادئ الرئيسية لإعلان باريس عام 2005.

بينت المناقشات أن هناك تفسيرات مختلفة للمفاهيم الأساسية، ولا سيما تفسير ما الذي يعنيه "تحقيق الديمقراطية" ودعم الديمقراطية وما الذي يترتب عليهما كمنشطاء، أو ما الذي يعنيه تكامل الأدوات. وبالنسبة للبعض، تكمن القيمة المضافة للأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) في قدرتها على العمل بـ"خفية" عن شاشات الرادار"، وينبغي أن تركز على ما لا يمكن القيام به في إطار برامج التعاون الجغرافية، بينما بالنسبة لآخرين، فإنه ينبغي أن تهدف إلى مرافقة برامج جغرافية من خلال وسائل مختلفة، ولا سيما دعم المجتمع المدني لمتابعة ورصد التعاون القائم في إطار هذه البرامج.

فيما يتعلق بأدوات الإتحاد الأوروبي، ومن أجل زيادة التركيز على الأدوات الجغرافية، فقد تم تقديم عدة مقترحات. وتشمل هذه المقترحات:

- ربط أفضل لمنظمات المجتمع المدني في البرامج الجغرافية؛ لا يزال يتعين تحديد طرق مشاركتها، ولا سيما في السياقات الصعبة.

- وضع إستراتيجية حقيقية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال إشراك الجهات المانحة الأخرى أيضاً؛ مراعاة لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تكفي؛

- تفسير أفضل للتعاون الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني وتبسيط آليات التعاون؛

- تضمين نهج حوكمة في كافة التوجهات القطاعية، مع التأكيد على ضرورة إجراء حوار منظم للحصول على توافق في الآراء بشأن الإصلاحات؛ أخذ الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والتوجهات متعددة المستويات بعين الاعتبار، حيث من غير المحتمل أن يكون لنهج المشروع وحده تأثير.

وشدد المشاركون على ضرورة زيادة تعميم حقوق الإنسان، أي وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على راس سلم أولويات برامج المفوضية الأوروبية التعاونية، ولا سيما في البيئات الصعبة. وهذا يعني زيادة التكامل بين جميع الأدوات وبرامجها، خاصة عن طريق:

- تعزيز الصلة بين الـ EIDHR والبرامج الجغرافية وإستخدام الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلة للضغط (على سبيل المثال للحصول على وضعية متقدمة)، مع تجنب الذرائع و"المقايضات"؛

- تحديد الآليات في أوراق إستراتيجية الـ EIDHR لضمان تكامل السياسات في البلدان الشريكة بين EIDHR لـ وأدوات سياسة أخرى؛

- بحث موضوع التكامل بين برامج وسياسات المفوضية الأوروبية، وأيضاً بين مختلف الجهات المانحة وبرامج التعاون المختلفة على مستوى البرمجة، وعلى مستوى التنفيذ، و بمنظور طويل الأمد.

- تسهيل وصول منظمات المجتمع المدني إلى تمويل الديمقراطية وحقوق الإنسان (اللغة، والإجراءات، وغيرها).

وكان هناك ملاحظة متكررة وقوية أشار إليها جميع المشاركين، وهي الحاجة إلى تعزيز موارد بعثات الإتحاد الأوروبي، وخاصة من حيث عدد الموظفين. ودعى المشاركون إلى "التمكين الإستراتيجي للوفود"، مذكراً بأن شروط كفاءة تعميم حقوق الإنسان والديمقراطية تتطلب وجود عدد كافي من الموظفين المدربين في بعثات الإتحاد الأوروبي لمراقبة البرامج وقدرة أكبر للوفود على المساهمة في تكييف مصادر ال EIDHR من وجهة نظر التكامل.

• السياق السياسي: ما هي الأدوات اللازمة للتعامل مع الحالات الصعبة؟

تم تقديم الموضوع من قبل اندريا اوستايمر(مؤسسة كونراد اديناور، الشبكة الأوروبية للمؤسسات السياسية ENOP)، التي أدارت النقاش، وساندرين جرينير (الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان -- EMHRN، عضو شبكة حقوق الإنسان والديمقراطية -HRDN)، التي قدمت عرضاً عن القوانين التي تقيد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك كمثال على الأوضاع الصعبة الموجودة في منطقة اداة الجوار والشراكة الأوروبية. وأشار العرض الذي قدمته إلى تقرير شبكة EMHRN لعام 2010 عن حرية تكوين الجمعيات في المنطقة الأوروبية-متوسطة، وأكدت على أهمية حرية تكوين الجمعيات لخلق بيئة مواتية لعمل المجتمع المدني. وشددت على أن عدم احترام حرية تكوين الجمعيات هذا، سواء في القانون أو في الممارسات، هو التحدي الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في بلدان البحر الأبيض المتوسط. الأنسة اوستايمر وعدد من المشاركين اشاروا إلى التحدي المزدوج في المنطقة الذي تشكله العقبات التي تفرضها الحكومات على منظمات حقوق الإنسان، وضعف أو فشل الدول نفسها، خاصة أن السلطة القضائية والمهنية المستقلة غير موجودة في كثير من الأحيان ومستوى الفساد عال جداً.

قدمت منظمات المجتمع المدني "نقاط دخول" مختلفة يمكن أن تمكن المجتمع المدني من العمل حول مشاريع الديمقراطية وحقوق الإنسان دون تسميتها بشكل واضح على هذا النحو: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونوع الجنس (الجندر)، والتعليم، والأحداث الثقافية، إلخ. ناقشوا موضوع القيمة المضافة للمفوضية الأوروبية، وهو ما يعني مساحاً جيداً للمجتمع المدني، وإستراتيجية واضحة، أي نهج موحد للأوضاع الصعبة. وشددوا على ضرورة أن يتم الفصل بين منظور الإتحاد الأوروبي السياسي على المدى الطويل وبين أعماله على المدى القصير لتوفير الدعم لحقوق الإنسان والديمقراطية. وبينما أن أفق إجراء تغييرات وإصلاحات هو بعيد المنال نوعاً ما، ويتطلب التزامات طويلة الأجل، فإن العديد من مشاريع حقوق الإنسان المدعومة وفقاً لل EIDHR تهدف إلى توفير الدعم الفوري، مما يرسل رسالة فورية إلى السلطات، ومعظمها في إطار الهدف رقم 1 في ال EIDHR وفي إطار مشاريع تدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وناقش المشاركون بعض الأدوات التي يمكن إستخدامها لمعالجة الحالات الصعبة. وعلى وجه الخصوص، بحثوا ما يلي :

- إمكانية العمل مع "المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة" (GONGOs)، على سبيل المثال للتعامل مع مواضيع غير حاسمة حيث يمكنهم تقديم نتائج ملموسة، أو لتعزيز العناصر التقدمية داخل ال GONGOs، أو لبناء الثقة وتعزيز إنفتاح السلطات في برامج المانحين. مع ذلك، يجب الإبلاغ عن الحاجة لإشراك المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة في بعض الأوضاع بشكل جيد للجهات الفاعلة المستقلة ويجب توضيح سبل دعم هذه الأخيرة من خلال الإتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني في هذا السياق.

- الردود على العقوبات والتشريعات التقييدية والحاجة إلى طرق خفية أو طرق بديلة للتعاون وإيصال الأموال -- على سبيل المثال من خلال مشاريع المدافعين عن حقوق الإنسان. مع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي وسائل بديلة لتوصيل الاموال الى وضع خطر إضافي على المتلقين.

- كيفية تشجيع المزيد من المقترحات التي تستهدف بلدان صعبة للغاية في إطار الهدف 1 من ال EIDHR: تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في بلدان ومناطق يكونون فيها أكثر عرضة للخطر. " وقد إتفقت

منظمات المجتمع المدني في الإتحاد الأوروبي وممثلوا الإتحاد الأوروبي على أنهم يواجهون في كثير من الحالات نفس العقبات أمام تنفيذ الأنشطة في بيئات صعبة للغاية، خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها إطلاقاً أي سبيل لحياة المجتمع المدني (مثل ليبيا) ، وأنهم في حاجة إلى التفكير بشكل جماعي كشركاء بدورهم المزدوج كجهات مانحة ومنفذين؛

- كيفية تقييم المخاطر بالنسبة للمستفيدين. هل ينبغي أن تقوم المفوضية الأوروبية بالتقييم أم هل عليها أن تفترض أن المستفيد قد قام بذلك؟ تمت الإشارة إلى مدافعين عن حقوق الإنسان سجنوا بسبب هذه المساعدة المالية. وفي حالات أخرى، أدى دعم المفوضية الأوروبية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

- الحاجة إلى تطوير دعم بين دول الجنوب أنفسها من أجل تفاذي الصعوبات المرتبطة بالمشاركة الشمالية.

- القيمة المضافة للمشاريع الإقليمية التي يمكن أن تساعد في تبادل الخبرات بين الجيران -- وحقبة أن الإتحاد الأوروبي لا يستخدم تجربته الخاصة في مجال تعزيز الديمقراطية بشكل كاف؛

- الحاجة إلى تطوير بناء القدرات من خلال أدوات المرنة التقنية الخاصة بالـ EIDHR مثل إعادة المنح، الدعم الطارئ، أو الشركاء غير الرسميين. معظم منظمات المجتمع المدني في الإتحاد الأوروبي تشير إلى عدم توافق هذه الأدوات مع أساليب عملها المعتادة، وبالتالي يتم التركيز عليها بشكل قليل في المشاريع المقدمة للحصول على دعم المفوضية الأوروبية.

- لا ينبغي على المفوضية الأوروبية أن تفترض أن الدعم المالي هو الشاغل الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني، ولكن عليها أيضاً التأكد من أن يتم تقديم الدعم السياسي لمنظمات المجتمع المدني؛

- الحاجة إلى زيادة أولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان على أجندة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والتي سوف يكون لها دور أكثر أهمية تلعبه وفقاً لخدمة الأعمال الخارجية الأوروبية الجديدة.

• تعزيز المجتمع المدني المحلي: دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية

تم تقديم هذه المناقشة من قبل نيكولا روجي (نادي مدريد، عضو HRDN، كمشرف على النقاش، وإيفا ماتان (فريدريش ناومان - ستيفتونغ للحرية، ENOP) وسيمون ديري (بي بي سي وورلد سيرفيس ترست) الذين قدموا عروضاً قصيرة عن دور منظماتهم في تعزيز المجتمع المدني المحلي.

وركزت المناقشات بصورة رئيسية على الجوانب التالية من دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية :

- دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية من أجل زيادة القدرات المحلية، وجعل هذا الدور متلائم مع بيئة محددة، ومع الإحتياجات المحلية. في بعض الحالات، يمكن أن تكون إعادة المنح أداة لتعزيز القدرات من خلال "تدريب" الشركاء المحليين على استخدام الأموال. تم الإشارة إلى عدم وجود تقييم لنشاطات بناء القدرات. وكما أشار إليه ممثل عن إحدى منظمات المجتمع المدني، فإن "لدى منظمات الإتحاد الأوروبي قدرة وخبرة فيما يتعلق بالمحتوى، ولكن ليس لديها معرفة بوضع البلد واحتياجاته".

- ضمان قدرة الشرك المحلي على العمل لوحده. يجب أن يتم تصميم أنشطة الشراكة بحيث تساعد الفاعلين المحليين على تطوير إستقلالهم الخاص بهم. وفي هذا الصدد، حذر بعض المشاركين من خطورة أن بعض المشاريع قد تعني أن الشرك المحلي قد يفقد استقلاليته في حال قبوله العمل على موضوع ليس من بين أولوياته. وتزيد أهمية هذا الأمر حيث يتم إتهام أصحاب المصلحة الأوروبيين بنشر القيم الغربية.

-الشراكة. لا ينبغي النظر لمنظمات المجتمع المدني المحلية بشكل أوتوماتيكي كشركاء حيث يمكن أن تشكل الإدارة المباشرة للمنحة تدريباً جيداً في مجال بناء القدرات بالنسبة لهم. إذا تم تلبية الشروط، فإنه يمكن نقل المسؤوليات ولا ينبغي أن تظل منظمات المجتمع المدني الأوروبية في موقع المستفيد المباشر. وأصر عدد من المشاركين على ضرورة إتباع نهج طويل الأمد لبناء القدرات (لضمان المتابعة، والإستدامة، والملكية).

- دعم منظمات المجتمع المدني الأوروبية لأنشطة الربط الشبكي والتنسيق: يمكن أن يساعد الفاعلين المحليين على العمل معاً وتوحيد جهودهم في مجال الدعوة من أجل التغيير. وتم تقديم أمثلة حول كيفية جمع الفاعلين حول قضايا أو حول كيفية تضييق إنقسامات مجتمعات منظمات المجتمع المدني من خلال المشاريع الإقليمية.

- دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية في كسر عزلة منظمات المجتمع المدني المحلية، والتعبير عن مشاعرهم أمام المنظمات الإقليمية والدولية، ولتمكين منظمات المجتمع المدني المستقلة من التجمع في أماكن تخلو من التهيب. تستطيع منظمات المجتمع المدني الأوروبية أيضاً أن تكون بمثابة وسطاء مع السلطات الوطنية، عن طريق تحفيز أنشطة ترفع مصداقية وشرعية المجتمع المدني المحلي. ولكن أيضاً يمكن أن يعملوا كوسطاء بين المؤسسات المانحة والسلطات المحلية عن طريق توفير وسائل بديلة لإيصال المساعدات.

• الدعوات العالمية وإدارة منح الإتحاد الأوروبي

أدار ساري سومالينين (رئيس وحدة، EuropeAid/F2) هذا النقاش، الذي تم تقديمه من قبل ليونر لاباسا (الخط الأول، عضو HRDN)، والتي عرضت مجموعة من القضايا التي أثرت من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بحقوق الإنسان المحلية، خاصة:

- أهمية تمويل الإتحاد الأوروبي في دعم عملهم، ولكن الأهم من ذلك، في زيادة حضورهم وحمايتهم (أمثلة: الدكتورة ثريا سوهراغ --أفغانستان -- حول "إستقلالية" اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان الناجمة عن التمويل الدولي؛ جاكلين روخاس --كولومبيا -- حول توفير الأمن لها ولزملائها حيث تم تمويل مشروعها من قبل الإتحاد الأوروبي، إلخ)؛

--الإحباط عند مواجهة عمليات الإتحاد الأوروبي المعقدة والتنافس الشديد للحصول على التمويل المحدود؛

--المشاريع التي يمولها الإتحاد الأوروبي والتي لم يتم تكيفها مع الواقع، والإفتقار إلى دعم على المدى الطويل وإلى إستدامة المشاريع؛

- نقص المعرفة بالتمويل المتاح، إلخ.

تضطلع وفود الإتحاد الأوروبي بدور هام في الإستجابة لهذه الشواغل، عن طريق:

- زيادة الوعي بخيارات تمويل وإجراءات الإتحاد الأوروبي؛
- تحسين عمليات التشاور والمشاركة المحلية؛
- دعم المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل حقيقي، إلخ.

من أجل القيام بهذا الدور، فإنه يجب أن يكون لديهم ما يكفي من الموارد والموظفين المكرسين لتنمية الإتصالات المناسبة مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

وناقش المشاركون استخدام الدعوات لتقديم الإقتراحات كإجراء للقيام بعملية الإختيار. على الرغم من أن الدعوات لتقديم الإقتراحات تؤدي أحيانا إلى بعض الإحباطات، كما أشير إليه أعلاه، إلا أنه تم الإشارة إلى الدعوات لتقديم الإقتراحات الخاصة بال EIDHR لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان كمثال على الممارسات الجيدة:

- تم وضع نظام للتنسيق بين مختلف المستفيدين من أجل زيادة الكفاءة وتجنب الإزدواجية عند دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بدعم من المفوضية الأوروبية. وطلب من جميع المشاريع أن تضمّن أنشطة التنسيق في ميزانياتها، ويتم تغطية اجتماعات تنسيقية محددة من قبل المفوضية الأوروبية في كل عام. إنه لا يزال عمل جاري ويحتاج إلى تحسين. وأحد الجوانب الرئيسية هي أنه يجب لمثل هذا التنسيق أن يستفيد من استخدام التقنيات الجديدة، على سبيل المثال قاعدة بيانات لتبادل المعلومات، وبريد إلكتروني وإتصالات آمنة، إلخ.

- نهج مرن: من أجل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم في سياقات صعبة وفي الحالات الطارئة بشكل أفضل، وقد إعتد الإتحاد الأوروبي نهجاً مرناً للغاية، على سبيل المثال، تشمل الدعوة طرقاً مختلفة ولكن متكاملة لتقديم مالية أو

مادية مساعدات مباشرة للمدافعين عن حقوق الإنسان (الدعم المباشر، وتسديد النفقات للشركاء المحليين، ودون-المنح...).
وطلب بعض المشاركين زيادة أدوات المرونة هذه، خاصة للسماح باستخدام أكبر حصة من الميزانية في إعادة المنح
والدفعات الكاملة؛ والسماح بالتمويل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة؛

- الشراكات الإلزامية مع منظمات المجتمع المدني المحلية كوسيلة لتبادل الخبرات وبناء القدرات. من المهم التأكيد على
أن يتم صياغة الشراكات الإلزامية بطريقة مرنة جداً لتجنب أن تصبح هذه الشراكة عبئاً على منظمات المجتمع المدني
المحلية.

- الترويج لإدراج الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان.

وناقش المشاركون سبل تحسين إجراءات الإختيار ومتطلبات الإدارة، مشيرين بشكل خاص إلى: صعوبة تقديم منظمات
المجتمع المدني المحلية للحصول على دعوات محلية، والتحدي المتمثل في إختيار الشريك المناسب (من وجهة
نظر منظمات المجتمع المدني)، وتقييم فعالية الشراكة (من وجهة نظر المفوضية الأوروبية)، وصعوبة تقديم تقرير عن
هذا المشروع بالنسبة لبعض الشركاء، ومحدوديات إجراء إعادة المنح (مبلغ مقطوع صغير؛ فإنه لا يمكن أن يتضمن
التمويل الأساسي)، ودور الإتحاد الأوروبي في تعزيز التنسيق بين المستفيدين العاملين على قضايا مماثلة. تشارك ممثلو
المفوضية الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حرية تكوين الجمعيات بخبراتهم فيما يتعلق بتكليف تقرير
رصد متجه للنتائج (ROM) أفقي لتقييم أنشطة مماثلة في إطار مشاريع مختلفة تتعلق بحرية تكوين الجمعيات، والتي أدت
إلى التوصل إلى فهم أفضل للقيمة المضافة لكل مشروع، ومجالات الازدواجية المحتملة أو التآزر، وفي نهاية المطاف
درجة أعلى من المعلومات بين المشاريع والتنسيق ونتائج أفضل. مع ذلك، شككت منظمات المجتمع المدني بأثر تقييمات
المشاريع و إلى أي مدى يتم أخذ هذه التقييمات بعين الاعتبار.

أثارت الكونفيدرالية الدولية للنقابات (ITUC) حالة محددة وهي حالة النقابات العمالية، والتي ليست من اللاعبين المعتادين
في مجال تنفيذ جمع الأموال والإنخراط المباشر في المشاريع/المنح. ليس لديهم عادة تفويض لتنفيذ المشاريع، ولا قدرات
لإدارة الأموال. وعلاوة على ذلك، فإنهم لا يحتاجون بالضرورة إلى الدعم المالي لأنهم يتلقون دعماً مالياً من خلال
إنتماءات العضوية.

● الإعداد لندوة عمان: أين نحن، والتوقعات، ومساهمات منظمات المجتمع المدني

انتهت المشاورات بعرض عن التحضير لندوة عمان واجتماع مائدة مستديرة بشأن توقعات منظمات المجتمع المدني. وبين
تبادل الآراء النقاط التالية :

- ضرورة أن تصب النقاشات في عمان في الحوار المهيكل الرئيسي؛
- ضرورة وجود منهجية دقيقة خلال مناقشات فرق العمل في عمان؛
- ضرورة زيادة الوقت المخصص لمناقشة المشاريع التي تدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن
المشاريع المتعلقة بقضايا نوع الجنس (الجندرية).

واستنادا إلى هذه المناقشة، سيتم إعداد أجندة منقحة وسيتم إستكمال الصيغة النهائية لمنهجية ندوة عمان.